بعد الفجر الجديد

شهد شهر آذار/مارس ٢٠١٢ الذكرى السنوية التاسعة لبدء التدخل الذي قادته الولايات المتحدة والذي أطاح بنظام صدام حسين. وفي هذا الربع، اتخذ العراق خطوة هامة أخرى نحو الانضمام مجددًا إلى المجتمع الدولي، واستضاف بنجاح الاجتماع ٣٣ لقمة جامعة الدول العربية في أواخر آذار/مارس. وتمت فاعليات هذا الحدث الذي عقد في بغداد في ظل حملة أمنية على أعلى مستوى في المدينة في جوّ خالٍ إلى حد كبير من أعمال العنف. وكان من بين الحضور أمير دولة الكويت وكبار المسؤولين من الحكومات الجديدة الليبية والتونسية. وفي حين بدا هذا كإنجاز غير مسبوق، إلا أنّ سلسلة من القضايا المحلية الكبيرة لا تزال تمثل تهديدًا لاستقرار الحكومة العراقية (GOI)، والتي منها:

- **قضية الهاشمي.** في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت الحكومة العراقية مذكرة اعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي، وهو عضو من العرب السنة ضمن تحالف العراقية، وذلك بناء على اتهامات بأنه وموظفيه تواطئوا في عدة مؤامرات اغتيال. وسافر الهاشمي في هذا الربع السنوي، الذي طلب الحماية من سلطات إقليم كردستان، في زيارات علنية جدًا إلى قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا.
- **علاقات الحكومة العراقية مع حكومة إقليم كردستان.** تفاقمت العلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بموجب قرار حكومة إقليم كردستان في ١ نيسان/أبريل بوقف صادرات النفط. وذكرت حكومة إقليم كردستان أنها أقدمت على هذه الخطوة كرد فعل على فشل الحكومة العراقية المزعوم في الوفاء بالتزاماتها بتقديم المدفوعات عن ١٠ أشهر، والتي تدعي حكومة إقليم كردستان بأنها تصل إلى نحو ١,٥ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، استمر الخلاف حول القواعد الأساسية لتنظيم قطاع النفط والغاز في العراق لا يزال عاملًا على تأجيج الخلافات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وكذلك استمرت حالة عدم اليقين حول ما إذا كانت شركات النفط الدولية العاملة في الجنوب، مثل شركة إكسون موبيل، يمكنها أن تعمل في حقول في منطقة إقليم كردستان. وفي غياب إقرار القوانين التي يمكنها حل هذه المسائل القانونية وغيرها، فإن هذه النزاعات الخطيرة والموهنة ستستمر.
- **الخدمات العامة.** يشير الاقتراع الأخير إلى أن الجماهير العراقية لا تزال منزعجة من عدم كفاية الخدمات العامة في البلاد. وقال تقرير أصدرته مؤسسة غالوب في آذار/مارس ٢٠١٢ أن هناك ١٨٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ راضون عن حالة الطرق والطرق السريعة (منخفضة عن نسبة ٤٦٪ في أوائل عام ٢٠٠٩)، و٢٥٪ راضون عن توافر الرعاية الصحية الجيدة (منخفضة عن نسبة ٣٤٪ في أوائل عام ٢٠٠٩)، و٣٤٪ راضون عن النظام المدرسي (منخفضة عن ٦٦٪ في أوائل عام ٢٠٠٩).

النفط والكهرباء: سجلات جديدة، وتحديات مستمرة

ذكرت وزارة النفط أن صادرات النفط بلغت متوسط ٢,٣٢ مليون برميل يوميًا في آذار/مارس، وهو رقم قياسي يسجّل لأول مرة في شهر بعد عام ٢٠٠٣. إمدادات الكهرباء في الشبكة الوطنية وصلت أيضًا إلى مستوى مرتفع جديد في هذا الربع، والتي بلغت متوسط ما يقرب من ٧,٩١٨ ميغاوات. ولتتمكن الحكومة العراقية من مواصلة المحافظة والبناء على هذه الإنجازات، يجب العمل على سلسلة من

قوات الأمن العراقية في موكب في بغداد، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. (صورة الحكومة العراقية)

مشاريع البنية التحتية الجديدة في كل من القطاعين في الوقت القريب، بما في ذلك توفير أكثر من أربعة مرافق مراسي نقطة واحدة لتحميل النفط على السفن الناقلة للنفط، وفي مجمعات التخزين الإضافية، وبناء العشرات من منشآت توليد الطاقة الكهربائية المؤجّلة.

مهمة الولايات المتحدة في العراق

ذكرت السفارة الأمريكية في بغداد أن عدد العاملين في دعم مهمة العراق انخفضت بنسبة ٨٪ في هذا الربع السنوي، حيث انخفضت من نحو ١٤,٠٠٠ إلى ١٢,٧٥٥، حوالي ٨٩٪ منهم من المتعاقدين. وفي شباط/فبراير، صرح نائب وزيرة الخارجية توماس نيدز أن هذه التخفيضات من المرجح أن تستمر لأن السفارة لا تزال تعمل على "تقليل حجم" عملياتها.

برنامج تطوير الشرطة

في هذا الربع السنوي، ذكرت السفارة أنها ستوقف العمليات في أكبر مواقع برنامج تطوير الشرطة الثلاثة (PDP) "المواقع المحورية"، مجمع أكاديمية شرطة بغداد (BPAX)، بحلول نهاية السنة المالية. وسوف تنتقل العمليات إلى المنشآت التي تسيطر عليها وزارة الخارجية (DoS) داخل المنطقة الدولية الأمنة نسبيًا. ومن الأرجح أن ينتقل مجمع أكاديمية الشرطة، والذي استثمرت فيه وزارة الخارجية بالفعل موارد كبيرة، إلى الحكومة العراقية. سوف تدرس تكلفة هذه الخطوة وتأثيرها على برنامج تطوير الشرطة في تقرير تدقيق المفتش العام المقبل.

الدروس المستفادة، وتقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخاصة

أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريره السابع عن الدروس المستفادة من إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من التحقيقات، ٢٠٠٤-٢٠١٢. يقدم التقرير ١٠ دروس رئيسية مستفادة من تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي امتدت لأكثر من ٨ سنوات وأكثر من ٦٠٠ من القضايا، ويقترح ٧ أفضل ممارسات يمكن أن تحسن من أعمال التحقيق في تحقيق الاستقرار في المستقبل، وعمليات إعادة الإعمار.

كما أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريره الخاص الأول في

الربع السنوي الحالي عن - تصورات قادة إعادة الإعمار عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق. لهذا التقرير، أعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استبيان واسع النطاق حول البرنامج الأمريكي لإعادة الإعمار، ولا سيما برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وقام بتوزيعه على الجيش الأمريكي والقادة المدنيين. أظهرت النتائج أن القضايا الهيكلية المستمرة تعرقل التنسيق بين الوكالات، وغالبا ما تؤثر سلبا على الفترة الزمنية المحددة للمشروع والنتائج، وهذا النجاح كان من المرجح أن يحدث في فترة سابقة لهذا إذا ما أشرك مديري عمليات إعادة الإعمار المسؤولين العراقيين المحليين في عملية التخطيط.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢١٠ من تقارير التدقيق حتى هذا التاريخ. وفي هذا الربع السنوي، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيقه الشامل الخامس حول صندوق تنمية العراق (DFI). وقد درس التدقيق حوالي ١,١٠٠ من عمليات التحويلات الإلكترونية للأموال (EFTs) بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٥,٩ مليار دولار والتي قدمت بتوجيه سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لتمويل مشروعات إعادة الإعمار. في حين حصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على معظم المستندات المطلوبة لعمليات التحويل الإلكترونية التي تمت في العام ٢٠٠٣، إلا أن عددًا كبيرا من الوثائق للعام ٢٠٠٤ كانت مفقودة. فعلى سبيل المثال، كان هناك ٩٤,٤٪ من المستندات الداعمة لمبلغ ٤٠,٤ مليون دولار من المبالغ التي دفعت لتمويل الحج للعراقيين مفقودة، و٣٧٪ من المستندات الداعمة لمبلغ ١٥,٨ مليون دولار الخاصة بمدفوعات الحصول على الأسمدة والمبيدات الحشرية مفقودة. وفي حين أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم يتوصل إلى وقوع أي نشاط إجرامي، إلا أن قلّة توفّر الوثائق تضيف مخاوف فعليّة بشأن إدارة صندوق تنمية العراق في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

قيّمت تقارير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأخرى في هذا الربع ما يلي:

- **تقدم وزارة الخارجية في تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في معالجة الضوابط الإدارية لصندوق الاستجابة السريعة (QRF).** وردًا على هذا التقرير الخاص بالمتابعة حول عملية تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في نيسان/أبريل ٢٠١١، ذكرت وزارة الخارجية أنها نفذت توصيات المفتش العام لتحسين الضوابط الداخلية على صندوق الاستجابة السريعة، ولكنها لم تقدم أي دليل يدعم هذا الإدعاء. يعمل مكتب المفتش العام يعمل على إصدار تقرير تدقيق بالمتابعة.

خطط إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للسنوات المالية ٢٠١١ - ٢٠١٢. استعرض هذا التقرير وضع ١,٥ مليار دولار خصصت لصندوق قوات الأمن العراقية في العام ٢٠١١، ووجد أن مكتب التعاون الأمني العراقي التزم بحوالي ٢٤٣,١ مليون دولار حتى تاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وخلص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن التحديات القائمة في التزام صندوق قوات الأمن العراقية تجعل من المحتمل أن يتم ترك بعض الأموال غير ملتزم بها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢، وهو التاريخ الذي تنتهي فيه صلاحية الأموال.

- **إنهاء عقود فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE).** قرر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى عدم وجود التزامات غير مصفاة باقية في العقود الـ ٥٥ المنتهية الخاصة بفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي التي جرى استعراضها في تقرير التدقيق.

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

منذ العام ٢٠٠٤، أسفرت تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والتي لا تزال تجري في تعاون وثيق مع وكالات تنفيذ القانون الأخرى، عن ٨٦ لائحة اتهام، و٦٦ من الإدانات، وأكثر من ١٧٥ مليون دولار من العقوبات المالية التي أمرت بها المحاكم. وشملت إنجازات تحقيق هذا الربع السنوي ما يلي:

- الحكم على زوجة رائد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ست سنوات لدورها في مخطط رشوة واسع النطاق ضم زوجها (وأمرت أيضا بمصادرة سلع تبلغ قيمتها أكثر من ٢١ مليون دولار)
- الحكم على متعاقد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر وسنة واحدة من الإفراج المشروط عن دوره في نظام الرشوة وغسيل الأموال (وأمرت المحكمة أيضا بمصادرة نحو ١٥,٨ مليون دولار نقدا وفي صورة سلع وممتلكات)
- الحكم على رقيب أول في البحرية الأمريكية بالسجن ١٨ شهرًا بتهمة التآمر لسرقة المولدات الكهربائية من قاعدة أمريكية في العراق وبيعها في السوق السوداء المحلية
- اتهام ثلاثة ضباط سابقين من متعاقدي وزارة الدفاع الأمريكية وزوجة أحد الضباط، وأربعة من الرعايا الأجانب لدورهم المزعوم في مخطط بالاحتيال وغسيل الأموال لعقود مشاريع إعادة الإعمار في العراق
- اتهام أحد الرعايا البريطانيين وشركته بدفع ما يقرب من ١ مليون دولار في صورة رشاوي في مقابل تلقي أكثر من ٢٣ مليون دولار من عقود وزارة الدفاع

حتى تاريخ ١٥ نيسان/أبريل، كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وشركائه في أعمال التحقيق يعملون على ١١٠ قضية مفتوحة.

للحصول على التقرير الكامل

هاتف 703.428.1100 • البريد الإلكتروني PublicAffairs@sigir.mil • www.sigir.mil يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق